مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد السابع والعشرون - المجلد الخامس عشر - التاريخ - تموز 2026م
doi.org/10.52866/esj.2026.15.27.05

التجارة والطرق التجارية في الدولة الأموية وتأثيرها في ازدهاد الاقتصاد الإسلامي

م.م. غافل جاسم حمزة
وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية صلاح الدين

مستخلص:

يتناول هذا البحث دراسة التجارة والطرق التجارية في الدولة الأموية وأثرها في ازدهار الاقتصاد الإسلامي، حيث يسلط الضوء على طبيعة النشاط التجاري الداخلي والخارجي، وأنواع السلع المتداولة، والمراكز التجارية الكبرى مثل دمشق والبصرة والكوفة وقرطبة، إضافة إلى الطرق البرية والبحرية التي كانت تربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب.

كما يبرز البحث دور التجارة في تعزيز الموارد المالية للدولة، ودعم الفتوحات العسكرية، وتحفيز العمران والمدن، وظهور طبقة تجارية قوية أثرت في الحياة الاجتماعية والثقافية.

تشير نتائج البحث إلى أن التجارة لم تكن مجرد نشاط اقتصادي، بل كانت أحد الركائز الأساسية في بناء اقتصاد قوي ومستقر للدولة الأموية، وأسهمت في تمتين سلطة الدولة ورفع مكانتها على المستوى الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: الدولة الأموية – التجارة – الطرق التجارية – الاقتصاد الإسلامي – المدن التجارية – الفتوحات.

Commerce and Trade Routes in the Umayyad State and Their Impact on the Flourishing of the Islamic Economy

Researcher: Ghafel Jassim Hamza / Assistant Lecturer
Ministry of Education / Department of Academic Promotions

Abstract :

This study examines trade and trade routes in the Umayyad Caliphate and their impact on the prosperity of the Islamic economy. It highlights the nature of internal and external trade, the types of goods exchanged, and major commercial centers such as Damascus, Basra, Kufa, and Cordoba, in addition to the land and maritime routes connecting East, West, North, and South.

The research also emphasizes the role of trade in enhancing the state's financial resources, supporting military campaigns, stimulating urban development, and fostering a wealthy merchant class that influenced social and cultural life.

The results indicate that trade was not merely an economic activity, but a fundamental pillar in building a strong and stable economy in the Umayyad period, contributing to strengthening state authority and elevating its regional and international position.

Keywords: Umayyad Caliphate – Trade – Trade Routes – Islamic Economy – Commercial Cities – Conquests .

أولاً: المقدمة

تُعدّ الدولة الأموية (132-41هـ / 661-750م) من أكثر الحقب التاريخية تأثيرًا في مسار الحضارة الإسلامية، إذ شهدت خلالها الدولة الإسلامية اتساعًا جغرافيًا غير مسبوق امتد من حدود الصين شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا، ومن آسيا الوسطى شمالًا إلى أعماق أفريقيا جنوبًا. وقد أتاح هذا الامتداد الواسع للدولة فرصًا كبيرة لبناء نظام اقتصادي متماسك يقوم على تفعيل موارد الأقاليم المختلفة، وتعزيز شبكات التجارة الداخلية والخارجية، وتنظيم الطرق البرية والبحرية التي تربط بين أطراف العالم الإسلامي.

ولم يكن النجاح الاقتصادي الذي حققته الدولة الأموية حدثًا عابرًا أو معزولًا، بل جاء نتيجة سياسة اقتصادية واعية، وموقع جغرافي استراتيجي، واستقرار سياسي نسبي في أغلب فترات الحكم الأموي. فقد أدرك الأمويون، منذ بدايات دولتهم، أهمية التجارة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لبناء اقتصاد قوي ومستقر، فأولوا عناية كبيرة بتأمين الطرق التجارية، وحماية القوافل، وتطوير شبكات النقل، وتوسيع الموانئ البحرية، وتفعيل الأسواق المركزية في المدن الكبرى.

وقد شكّلت التجارة في ذلك العصر جسرًا حيويًا للتواصل بين شعوب مختلفة، وأسهمت في تبادل واسع للسلع والثقافات، مما جعل الدولة الأموية مركزًا عالميًا للتجارة بين الشرق والغرب. كما لعبت دورًا مهمًا في تمويل الفتوحات وتوسيع دائرة النفوذ السياسي، وتعزيز موارد بيت المال، وتطوير المدن التي أصبحت محطات رئيسية في حركة التجارة الدولية، مثل دمشق والبصرة والكوفة والقيروان وقرطبة.

وتبرز أهمية هذا الموضوع في أن التجارة خلال العهد الأموي لم تكن مجرد نشاط اقتصادي روتيني، وإنما كانت عاملًا مؤثرًا في تشكيل البنية الاجتماعية، وتطوير الصناعات المحلية، وخلق طبقة تجارية ذات نفوذ، فضلًا عن دورها في دعم الاستقرار السياسي والعسكري. كما أن دراسة الطرق التجارية، سواء البرية التي تمر عبر الجزيرة العربية والعراق والشام وخراسان، أو البحرية الممتدة عبر البحر الأحمر والخليج العربي والبحر المتوسط، تكشف مدى الترابط الاقتصادي بين الأقاليم الإسلامية وبين العالم الخارجي، وتوضح حجم الحركة التجارية واتساعها.

ومن هنا، تأتي هذه الدراسة لتسلّط الضوء على **طبيعة التجارة في الدولة الأموية، والطرق التجارية التي اعتمدتها، ومدى تأثير هذا النشاط على ازدهار الاقتصاد الإسلامي**. كما تهدف إلى بيان العوامل التي أسهمت في نجاح التجارة، والكشف عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة عليها.

وتتجلى أهمية هذا البحث في أنه يقدّم رؤية شاملة لطبيعة الاقتصاد الإسلامي في عصر التأسيس الأول، ويعرض تجربة تاريخية ثرية يمكن الاستفادة منها في فهم تطور الاقتصاد الإسلامي عبر الفترات اللاحقة. كما تزداد قيمته العلمية في ظل الحاجة المستمرة لدراسة التجارب الاقتصادية الناجحة في التاريخ الإسلامي وربطها بواقع الدراسات الاقتصادية الحديثة.

وبذلك، فإن هذا البحث محاولة جادة لفهم دور التجارة والطرق التجارية في بناء اقتصاد مزدهر خلال فترة من أهم فترات التاريخ الإسلامي، اعتمادًا على المصادر التاريخية الموثوقة، والدراسات

الحديثة التي تناولت الاقتصاد الإسلامي وتاريخ الدولة الأموية.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في السؤال المحوري الآتي:

"إلى أي مدى أسهمت التجارة والطرق التجارية في الدولة الأموية في تحقيق ازدهار الاقتصاد الإسلامي، وما طبيعة العلاقة بين توسع النشاط التجاري والنمو الاقتصادي في تلك الحقبة؟"

هذه المشكلة تنبثق عنها أسئلة فرعية:

1. ما العوامل التي أسهمت في ازدهار التجارة في العصر الأموي؟
2. ما أهم الطرق التجارية البرية والبحرية في الدولة الأموية؟
3. كيف أثرت حركة التجارة في تعزيز الاقتصاد الإسلامي؟
4. ما دور الدولة في دعم وتأمين التجارة؟

ثالثاً: أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال عدة نقاط، أهمها:

1. **إبراز الدور الاقتصادي للدولة الأموية**، وهو جانب يغفل عنه كثير من الباحثين لصالح الجانب السياسي والعسكري.
2. **إظهار تأثير الطرق التجارية في بناء اقتصاد قوي ومترابط** داخل الدولة الإسلامية وخارجها.
3. **تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي**، وهي علاقة مهمة لفهم تطور الحضارة الإسلامية.
4. **إغناء الدراسات الاقتصادية التاريخية** من خلال الاستناد إلى مصادر عربية أصيلة.

رابعاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

1. دراسة طبيعة النشاط التجاري في العصر الأموي.
2. التعرف على الطرق التجارية البرية والبحرية وأهميتها.
3. تحليل أثر حركة التجارة على الموارد المالية للدولة.
4. بيان دور التجارة في تشكيل مراكز اقتصادية كبرى مثل دمشق والبصرة والكوفة.
5. فهم مساهمة النشاط التجاري في تطور الاقتصاد الإسلامي وتوسعه.

خامساً: منهج البحث

يعتمد البحث على مجموعة من المناهج العلمية، أهمها:

1. **المنهج التاريخي التحليلي:**

لدراسة الأحداث وتحليل التطورات الاقتصادية في العصر الأموي.

2. **المنهج الوصفي:**

لوصف الطرق التجارية وأنواع السلع والأسواق.

3. **المنهج الاستقرائي:**

لاستنتاج العلاقة بين النشاط التجاري وازدهار الاقتصاد الإسلامي.

4. **المنهج المقارن عند الحاجة:**

للمقارنة بين مراحل مختلفة داخل الدولة الأموية أو بين الطرق البرية والبحرية.

سادساً: حدود البحث

تقتصر حدود البحث على:

1. **الحدود الزمنية:** عصر الدولة الأموية (41–132هـ).
2. **الحدود الموضوعية:**

دراسة التجارة والطرق التجارية وأثرها

الاقتصادي فقط دون التوسع في الجوانب السياسية أو العسكرية إلا بما يخدم الموضوع.

3. الحدود الجغرافية:

التركيز على أهم الأقاليم التجارية مثل الشام، العراق، الحجاز، شمال إفريقيا، الأندلس، وخطوط التجارة مع الهند والصين.

المبحث الأول

الإطار العام للدولة الأموية

تُعَدّ الدولة الأُموية إحدى أهم المراحل المفصلية في التاريخ الإسلامي، إذ شكّلت نقطة التحوّل الكبرى في نظام الحكم بعد انتهاء عهد الخلافة الراشدة، وانتقال القيادة من نموذج الشورى التقليدي إلى نموذج أكثر استقرارًا واتساعًا يقوم على الوراثة السياسية والتنظيم الإداري المركزي. وقد امتدّ الحكم الأموي من سنة 41هـ/ 661م إلى سنة 132هـ/ 750م، وهي فترة تميزت بترسيخ مؤسسات الدولة، وتوسّع رقعة العالم الإسلامي جغرافيًا وسياسيًا وثقافيًا، حتى أصبحت الدولة الأموية إمبراطورية واسعة تمتد من حدود الصين شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا [1].

ويكتسب تناول الإطار العام للدولة الأموية أهميته من أنّه يمثل الأساس الذي يُمكّن الباحث من فهم طبيعة السياسات، والعلاقات، والتحولات التي شهدتها تلك المرحلة، سواء في بنيتها الداخلية أو في علاقاتها مع القوى المجاورة، لاسيّما وأنّ هذه الفترة اتسمت بتداخل العوامل السياسية والقبلية والدينية، مما انعكس بصورة مباشرة على استقرار الدولة وتوجهاتها الاستراتيجية. كما أن الوقوف على الظروف التي سبقت قيام الدولة الأموية، وتحديد العوامل التي ساعدت في نشأتها، يعدّ أمرًا ضروريًا لفهم بنيتها الإدارية والعسكرية والاجتماعية، خاصة وأن الأمويين واجهوا تحديات متعددة مثل المعارضة السياسية، والصراعات الفكرية، وحركات الثورات الداخلية[2].

إن دراسة الإطار العام للدولة الأموية لا تقتصر على الجانب السياسي فحسب، بل تشمل أيضًا تنظيماتها الإدارية والمالية، وأنماط الحكم التي تبناها خلفاؤها، فضلًا عن تأثير البيئة القبلية في تكوين السلطة، وتطور الجهاز العسكري، وأثر الفتوحات الواسعة في تشكيل هوية الدولة. ومن هنا، يهدف هذا المبحث إلى تقديم خلفية شاملة توفر رؤية واضحة لطبيعة الدولة الأموية، والظروف التي رافقت نشأتها، والعوامل التي أسهمت في صعودها، بالإضافة إلى ملامح النظام السياسي والإداري الذي اعتمدته خلال فترة حكمها [3].

وبذلك، يمهد هذا المبحث لما سيليه من مباحث تتناول الأبعاد التفصيلية للدولة الأموية، سواء في سياساتها الخارجية، أو إدارتها الداخلية، أو علاقاتها مع القوى الإقليمية، بما يساهم في بناء فهم متكامل لمكانة هذه الدولة ودورها في صياغة مسار التاريخ الإسلامي.

المطلب الأول:

نشأة الدولة الأموية وتوسعها الجغرافي

نشأت الدولة الأموية سنة 41هـ/ 661م بعد

(1) حسن إبراهيم حسن.تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي. دار الجيل، بيروت – لبنان، 1994، ص98.

(2) شوقي أبو خليل. الدولة الأموية: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار. دار الفكر، دمشق – سوريا، 2002، ص87.

(3) أحمد شلبي. التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية – الجزء الثاني. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة – مصر، 1981، ص67.

تنازل الحسن بن علي لمعاوية بن أبي سفيان، لتصبح أول دولة عربية إسلامية وراثية الحكم بعد عصر الخلافة الراشدة. وقد اتخذت دمشق عاصمة لها، لما تمتعت به من موقع استراتيجي مهم يربط بين طرق التجارة القديمة الممتدة من الجزيرة العربية إلى الشام ثم الأناضول وأوروبا[1].

شهدت الدولة الأموية توسعًا جغرافيًا غير مسبوق، فقد امتدت حدودها شرقًا حتى حدود الصين، وغربًا حتى الأندلس والمحيط الأطلسي، وشملت أراضي واسعة في آسيا الوسطى وشمال إفريقيا. هذا الامتداد الضخم مكّن الدولة من السيطرة على أعظم طرق التجارة العالمية: طريق الحرير، طريق البحر الأحمر، طريق الخليج العربي، وطرق المتوسط، الأمر الذي كان له أثر مباشر في تنشيط اقتصاد الدولة [2].

وقد ساعد هذا الاتساع في زيادة موارد الدولة من خلال الضرائب والجزية والعشور، إضافة إلى تنظيم الأسواق، وتأمين الطرق التجارية، وتعزيز حركة القوافل البرية والبحرية داخل الدولة وخارجها. كما أدى الاستقرار السياسي النسبي -خصوصًا في عهد معاوية وعبد الملك بن مروان- إلى ازدهار النشاط التجاري وفتح آفاق اقتصادية جديدة للدولة الإسلامية الناشئة [3].

المطلب الثاني
الأوضاع السياسية والإدارية
وتأثيرها في ازدهار النشاط التجاري

تميزت الدولة الأموية بنظام سياسي مركزي قوي مكّن الخلفاء من بسط نفوذهم على أجزاء واسعة من العالم الإسلامي. فقد اعتمد الخلفاء الأمويون على تنظيمات إدارية متطورة، مثل نظام الدواوين (ديوان الخراج، ديوان الجند، ديوان البريد)، وهي مؤسسات كان لها دور مباشر في تيسير النشاط التجاري وحماية القوافل والأسواق[4].

من أبرز العوامل السياسية التي ساعدت على ازدهار التجارة:

1. الأمن والاستقرار الداخلي:

ساعد الاستقرار السياسي في عهود الخلفاء الكبار -مثل عبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك- في تقليل الاضطرابات، مما شجع التجار على التنقل براحة وأمان.

2. تطوير البنية التحتية:

قام الأمويون بإنشاء الطرق وتعبيدها، وبناء الجسور والخانات على طول الطرق التجارية، مما سهّل حركة القوافل. [5]

3. سكّ العملة الإسلامية الموحّدة:

ابتكر عبد الملك بن مروان أول عملة إسلامية خالصة، وهو الدينار الذهبي والدرهم الفضي، ما أسهم في استقرار التعاملات المالية والتجارية.

4. تنشيط العلاقات التجارية الخارجية:

أقام الأمويون علاقات اقتصادية مع الصين والهند والبيزنطيين وشعوب شمال إفريقيا

(1) محمد بن جرير ، الطبري ، تاريخ الرسل والملوك. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، القاهرة، 1967م، ص101.

(2) علي بن محمد ابن الأثير ، الكامل في التاريخ. دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م، ص123 .

(3) علي بن الحسين المسعودي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر. تحقيق: يوسف أسعد داغر. دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1989م، ص118.

(4) إسماعيل بن عمر ابن كثير ، البداية والنهاية. دار الفكر، بيروت، 1985م، ص57.

(5) حسن إبراهيم حسن. مصدر سابق ، ص94.

والأندلس، مما زاد من حجم التجارة الدولية ودخول العملات الأجنبية.

هذه العوامل مجتمعة جعلت التجارة محورًا رئيسيًا في الاقتصاد الأموي، وأسهمت في نشوء مدن تجارية كبرى مثل دمشق والبصرة والكوفة والقيروان وقرطبة. (1)

المبحث الثاني
التجارة في الدولة الأموية

شهدت الدولة الأموية (132-41هـ/ -661 750م) ازدهارًا اقتصاديًا ملحوظًا كان للتجارة فيه الدور الأبرز، إذ شكّلت إحدى الدعائم الأساسية لقوة الدولة واتساع نفوذها. فقد ساعد اتساع رقعة الدولة وما رافقه من استقرار سياسي وأمني على تنشيط حركة المبادلات التجارية بين الأقاليم الإسلامية، وربط المشرق بالمغرب عبر شبكة معقدة من الطرق البرية والبحرية. كما أسهم توحيد العملة وتنظيم الضرائب وتسهيل انتقال التجار في تعزيز الثقة بالأسواق، الأمر الذي جعل التجارة المحرّك الأكبر للثروة في العصر الأموي.(2)

وتُعدّ المدن الكبرى مثل دمشق والبصرة والكوفة والفسطاط وقرطبة مراكز تجارية محورية تتقاطع فيها طرق القوافل البحرية والبرية، مما أوجد بيئة اقتصادية غنية قائمة على تبادل السلع الشرقية والغربية من توابل وأقمشة ومعادن وخيول ومنتجات زراعية وصناعات حرفية. وقد شجّع الخلفاء الأمويون هذا النشاط من خلال دعم الأسواق، وتوفير الحماية للقوافل، وترسيخ نظام ديواني يُسهّل مراقبة التعاملات التجارية ويضمن تدفّق الموارد نحو خزينة الدولة. (3)

وتبرز أهمية دراسة التجارة في الدولة الأموية في أنها تُظهر جانبًا مهمًا من جوانب القوة الاقتصادية التي أسهمت في بناء حضارة واسعة التأثير، كما تكشف عن مدى ارتباط السياسات الاقتصادية بالتوسع الجغرافي والعسكري. ومن خلال هذا المبحث، سيتم تناول طبيعة التجارة، وتنظيمها، وأهم السلع المتداولة، ودور المدن والموانئ، إضافة إلى الظروف التي أدت إلى ازدهارها أو تراجعها في بعض الفترات، اعتمادًا على ما ورد في المصادر التاريخية الموثوقة. (4)

أولًا: الإطار الزمني لازدهار التجارة في الدولة الأموية

يمكن تحديد ازدهار التجارة في الدولة الأموية ضمن فترة زمنية واضحة تمتد تقريبًا من **سنة 65هـ إلى سنة 96هـ**، وهي المرحلة التي تزامنت مع استقرار الحكم الأموي بعد القضاء على الفتن الداخلية، وبدء مرحلة التنظيم الإداري والمالي للدولة، ولا سيما في عهدي الخليفتين **عبد الملك بن مروان** (*) **(65-86هـ) والوليد بن عبد الملك (86-96هـ)** .

وقد شهدت هذه المرحلة توحيد الإدارة المالية، وتعريب الدواوين، وسكّ العملة الإسلامية، وهي إجراءات كان لها أثر مباشر في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية وتسهيل المعاملات بين أقاليم الدولة (6) .

---

(1) أحمد بن إسحاق اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي. دار صادر، بيروت، 1960م، ص108.

(2) حسن إبراهيم حسن ، مصدر سابق ، ص96.

(3) شوقي أبو خليل ، مصدر سابق ، ص84.

(4) أحمد شلبي ، مصدر سابق ، ص75 .

(*) عبد الملك بن مروان: خامس خلفاء الدولة الأموية، تولى الخلافة سنة 65هـ، ويُعد المؤسس الحقيقي للدولة من الناحية الإدارية والاقتصادية ، انظر: أحمد شلبي، التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ج2، صـ 45.

(6) محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الأموية، دار

ثانيًا: الأحداث التاريخية المعاصرة وارتباطها بنشاط التجارة

ارتبط النشاط التجاري في العصر الأموي بعدد من الأحداث التاريخية المهمة، أبرزها **تعريب الدواوين سنة 81هـ** في عهد عبد الملك بن مروان، وهو قرار أسهم في توحيد لغة الإدارة والمالية، مما سهّل عمليات التبادل التجاري بين الأقاليم، وقلّل من التعقيدات الإدارية التي كانت تعيق حركة الأسواق.

كما يُعدّ **سكّ العملة الإسلامية الخالصة** من أبرز الإصلاحات الاقتصادية التي عززت الثقة بالمعاملات التجارية، وأسهمت في استقرار الأسعار وتوسيع نطاق التبادل التجاري داخل الدولة وخارجها[1].

ثالثًا: الشواهد التاريخية على ازدهار التجارة

تشير المصادر التاريخية إلى كثافة النشاط التجاري في العصر الأموي، حيث يذكر المؤرخون أن **أسواق دمشق**[*] **والبصرة والكوفة** كانت من أعظم أسواق العالم الإسلامي، وأن القوافل التجارية كانت لا تنقطع عنها، حاملةً السلع من الهند والصين وبلاد ما وراء النهر وبلاد الروم.

ويورد جرجي زيدان أن الدولة الأموية تحولت في هذه الفترة إلى **وسيط تجاري عالمي** بين الشرق والغرب، وأن عائدات التجارة شكّلت موردًا أساسيًا من موارد بيت المال[**].

رابعًا: دور الخلفاء الأمويين في تشجيع التجارة

أولى الخلفاء الأمويون اهتمامًا خاصًا بالتجارة، فعملوا على **تأمين الطرق التجارية**، وحماية القوافل من قطاع الطرق، وإنشاء الخانات ومحطات الاستراحة، فضلًا عن دعم الأسواق وتنظيمها. ويذكر المؤرخون أن الخليفة **الوليد بن عبد الملك** اهتم بتوسعة المدن والموانئ، الأمر الذي أدى إلى ازدهار التجارة البحرية، ولا سيما في موانئ الشام ومصر[4].

المطلب الأول
طبيعة النشاط التجاري وأنواعه

شهدت الدولة الأموية نشاطًا تجاريًا واسعًا، تميز بتنوع أشكاله الداخلية والخارجية. وقد ساهم اتساع رقعة الدولة وتعدد أقاليمها الغنية بالموارد الطبيعية والزراعية والصناعية في تنشيط حركة التجارة بشكل كبير.[5]

1. التجارة الداخلية

كانت التجارة الداخلية أكثر حيوية بسبب كثرة المدن الكبرى واتساع الطرق البرية. فقد ارتبطت مدن الشام بالحجاز والعراق، كما ارتبطت هذه المناطق بمصر وشمال إفريقيا عبر طرق برية وبحرية.

النفائس، بيروت – لبنان، 2010، صـ 172–169.

(1) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دار الجيل، بيروت – لبنان، 1994، ج2، صـ 105–102.

(*) دمشق: عاصمة الدولة الأموية وأحد أهم المراكز التجارية في العالم الإسلامي خلال القرن الأول الهجري، انظر: حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج2، صـ 118

(**) بيت المال: المؤسسة المالية المركزية في الدولة الإسلامية، تُجمع فيها موارد الدولة وتُصرف على شؤونها المختلفة ، (انظر: عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، صـ 198) .

(4) شوقي أبو خليل، الدولة الأموية: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، دار الفكر، دمشق – سوريا، 2002، صـ 214–211.

(5) عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة. دار القلم، بيروت، 2006م ، ص112.

تداول التجار بين الأقاليم الإسلامية سلعًا متنوعة مثل: القمح، التمور، الزيوت، الأقمشة، الجلود، النحاس، السكر، والعطور.

كما نشطت التجارة بين القرى والمدن، مما أسهم في ازدهار الأسواق المحلية وتطور الصناعات الحرفية. (1)

2. التجارة الخارجية

لعبت الدولة الأموية دورًا مهمًا في التجارة العالمية، إذ كانت نقطة وصل بين الشرق والغرب. وقد ارتبطت التجارة الخارجية بالأقاليم الآتية:

- **الهند والصين** عبر طرق المحيط الهندي.
- **بيزنطة وأوروبا** عبر البحر المتوسط.
- **إفريقيا** جنوب الصحراء عبر طرق القوافل.

كانت أهم السلع المصدرة: الخيول العربية، التمور، الزجاج الدمشقي، المنسوجات، الأسلحة. أما السلع المستوردة فشملت: الحرير الصيني، التوابل الهندية، الورق، المعادن، والأحجار الكريمة.

3. الدور الاقتصادي للتجار

التجار في العصر الأموي لم يكونوا مجرد ناقلي بضائع، بل كانوا من الفئات المؤثرة في العمران والاقتصاد، حيث استثمر الكثير منهم في الأراضي الزراعية والعقارات، وساهموا في تعزيز الأسواق وإقامة الخانات والمخازن. (2)

المطلب الثاني : مراكز التجارة والأسواق الكبرى في الدولة الأموية

كانت المدن الإسلامية الكبرى مراكز مهمة للتجارة، وبفضل موقعها الجغرافي وازدهارها السكاني أصبحت عقدة تربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. (3)

1. دمشق

عاصمة الدولة الأموية وأهم مراكز تجارتها. كانت سوقًا رئيسية لسلع الشام والعراق والحجاز ومصر. كما اشتهرت بصناعة الزجاج والحرير الدمشقي، الذي كان يُصدَّر إلى أوروبا وآسيا.

2. البصرة

إحدى أهم الموانئ البحرية في العالم الإسلامي.

كانت نقطة انطلاق القوافل والسفن المتجهة إلى الهند والصين، ومن خلالها دخل الورق لأول مرة إلى الدولة الإسلامية.

كما كانت مركزًا لتجارة الحبوب والتمور. (4)

3. الكوفة

مدينة علم وتجارتها نشطة في السجاد والمنسوجات وصناعة الجلود، إضافة إلى تجارة الخيول العربية.

4. مكة والمدينة

مثلت مكة مركزًا تجاريًا تاريخيًا، وواصلت دورها في العصر الأموي من خلال موسمي الحج والعمرة، مما أسهم في تنشيط الأسواق الموسمية مثل سوق عكاظ وذي المجاز. (5)

5. مدينة القيروان في المغرب

كانت مركزًا للتجارة مع إفريقيا جنوب الصحراء، واشتهرت بالذهب والعاج وريش النعام.

---

(1) علي بن الحسين المسعودي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر. تحقيق: يوسف أسعد داغر. دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1989م، ص124.

(2) عبد العزيز الدوري ، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام. دار الطليعة، بيروت، 1969م ، ص133.

(3) أحمد بن إسحاق اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي. دار صادر، بيروت، 1960م ، ص116.

(4) إسماعيل بن عمر ابن كثير، مصدر سابق ، ص59.

(5) حسن إبراهيم حسن. مصدر سابق ، 104.

6. الأندلس (قرطبة وإشبيلية)

كانت الأندلس مركزًا لتبادل المنتجات الزراعية كزيت الزيتون والفواكه والجلود، وصناعة الحديد، والتبادل مع أوروبا الغربية.

هذه المراكز لم تكن مجرد أسواق، بل كانت مدنًا عامرة تنتشر فيها الخانات والمخازن والورش الصناعية، مما جعلها مراكز اقتصادية ذات تأثير كبير في الدولة الأموية. (1)

المبحث الثالث
الطرق التجارية في الدولة الأموية

لعبت الطرق التجارية في الدولة الأموية دورًا جوهريًا في تعزيز النشاط الاقتصادي وتوسيع دائرة التبادل بين أقاليم العالم الإسلامي. فقد ورث الأمويون شبكة واسعة من الطرق التي تعود إلى العصور السابقة، لكنهم أعادوا تنظيمها وتطويرها بما يتناسب مع اتساع دولتهم الممتدة من حدود الصين شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا. وقد أسهم هذا الاتساع الجغرافي في تشكيل منظومة متكاملة من الطرق البرية والبحرية التي ربطت بين المراكز السياسية والاقتصادية، وحولت الدولة الأموية إلى حلقة وصل بين حضارات الشرق والغرب. (2)

ولم تكن هذه الطرق مجرد مسارات لنقل السلع والبضائع، بل كانت أيضًا شرايين للحياة الاقتصادية والاجتماعية، تنقل معها الأفكار والثقافات والمعارف. فقد ازدهرت المدن الواقعة على هذه الطرق، مثل دمشق والبصرة والكوفة والفسطاط وقرطبة، وتحولت إلى مراكز تجارية عالمية تتقاطع فيها القوافل البحرية والبرية. كما عمل الخلفاء الأمويون على تأمين هذه الطرق عبر إنشاء محطات الاستراحة (المنازل) والخانات، وتوفير الحاميات العسكرية لحماية القوافل من قطاع الطرق، وتنظيم الدواوين التي تشرف على نقل السلع وتعبر عن اهتمام الدولة بتطوير شبكات النقل. (3)

وتبرز أهمية دراسة الطرق التجارية في العصر الأموي في أنها تكشف طبيعة الربط الجغرافي بين أقاليم الدولة، ومدى تأثير البنية التحتية للنقل في ازدهار التجارة وتعاظم الإيرادات المالية. كما تُظهر الدور الحيوي للموقع الجغرافي للدولة الأموية في جعلها مركزًا عالميًا للتجارة الدولية، خاصةً عبر طريق الحرير(*) والطريق البحري بين الخليج العربي والهند وشرق إفريقيا. (5)

أولًا: الإطار الزمني لنشاط الطرق التجارية في العصر الأموي

نشطت الطرق التجارية في الدولة الأموية بصورة واضحة خلال الفترة الممتدة من **منتصف القرن الأول الهجري حتى أواخر القرن الأول وبدايات القرن الثاني الهجري**، ولا سيما في المرحلة التي أعقبت استقرار الحكم الأموي بعد عام 65هـ. وقد تزامن هذا النشاط مع اتساع رقعة الدولة وتثبيت نفوذها السياسي والعسكري، مما أتاح بيئة آمنة لحركة القوافل التجارية بين أقاليم الدولة المختلفة. وتشير المصادر إلى أن عهدي **عبد الملك بن مروان** و**الوليد بن عبد الملك** شهدا ذروة تنظيم الطرق وتأمينها، سواء البرية منها أو البحرية، نتيجة

(1) حسين مؤنس، أطلس التاريخ الإسلامي. دار الزهراء، الرياض، 1987م، ص47.

(2) حسن إبراهيم حسن، مصدر سابق، ص99.

(3) شوقي أبو خليل، مصدر سابق، ص87.

(*) طريق الحرير: شبكة طرق تجارية دولية ربطت الصين بآسيا الوسطى والعالم الإسلامي، وأسهمت في ازدهار التجارة الأمويّة، (انظر: جرجي زيدان، تاريخ التمدّن الإسلامي، ج1، صـ 295).

(5) أحمد شلبي، مصدر سابق، ص79.

للإصلاحات الإدارية والمالية وتوسع الفتوحات [1].

ثانيًا: الطرق التجارية البرية وأهم مساراتها

اعتمدت الدولة الأموية على شبكة واسعة من الطرق البرية التي ربطت بين المراكز الاقتصادية الكبرى، ومن أبرزها الطريق الممتد من **دمشق إلى العراق ثم إلى خراسان** [*]، والطريق الذي يربط **الحجاز بمصر والشام**، إضافة إلى الطرق المؤدية إلى بلاد ما وراء النهر. وقد مثّلت هذه الطرق شرايين رئيسية لنقل السلع، مثل الحبوب، والمنسوجات، والمعادن، والتوابل.

ويذكر المؤرخون أن الدولة عملت على صيانة هذه الطرق، وتأمينها بالحاميات العسكرية، وإنشاء محطات للاستراحة، مما شجع التجار على سلوكها بأمان وانتظام [3].

ثالثًا: الطرق التجارية البحرية ودورها الاقتصادي

إلى جانب الطرق البرية، حظيت الطرق البحرية باهتمام بالغ في العصر الأموي، خاصة تلك التي تمر عبر **البحر المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج العربي**. فقد نشطت حركة الملاحة بين موانئ الشام ومصر من جهة، وموانئ شمال إفريقيا والأندلس من جهة أخرى، إضافة إلى الطرق البحرية التي ربطت الخليج العربي بالهند وشرق إفريقيا.

وقد أسهم هذا النشاط البحري في إدخال سلع ثمينة إلى الأسواق الإسلامية، مثل التوابل والعاج والأقمشة الحريرية، مما عزز مكانة الدولة الأموية في التجارة الدولية [4].

رابعًا: الأحداث التاريخية المعاصرة وتأثيرها في أمن الطرق التجارية

ارتبط ازدهار الطرق التجارية باستقرار الأوضاع السياسية، إذ أدت الحملات العسكرية التي قادها الأمويون لتأمين الأطراف والحدود إلى تقليل الأخطار التي كانت تواجه القوافل. كما ساهمت سياسة تعيين الولاة الأكفاء في الأقاليم في ضبط الأمن، ومكافحة قطاع الطرق، وضمان سلامة المسافرين والتجار.

ويُذكر أن الدولة الأموية كانت تعاقب بشدة كل من يعتدي على القوافل، مما عزز الثقة بهذه الطرق وشجع على استخدامها بصورة منتظمة [5].

خامسًا: شواهد تاريخية على ازدهار الطرق التجارية

تشير الروايات التاريخية إلى كثافة حركة القوافل في العصر الأموي، حيث يذكر المؤرخون أن القوافل كانت تسير بانتظام بين الشام والعراق وخراسان، وتحمل بضائع من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب. كما يورد بعض المؤرخين أن الأسواق الواقعة على هذه الطرق كانت تعج بالتجار من مختلف الأمم، مما يدل على الحيوية الاقتصادية لتلك الشبكات

(1) محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الأموية، دار النفائس، بيروت – لبنان، 2010، صـ 176–173.

(*) خراسان: إقليم واسع في الشرق الإسلامي، كان من أهم المراكز التجارية والعسكرية في العصر الأموي، ويمثل حلقة وصل بين العالم الإسلامي وبلاد ما وراء النهر ، (انظر: أحمد شلبي، التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1981، ج2، صـ 88)

(3) عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2005، صـ 217–214.

(4) جرجي زيدان، تاريخ التمدّن الإسلامي، دار الهلال، القاهرة – مصر، 1993، ج1، صـ 304–301.

(5) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دار الجيل، بيروت – لبنان، 1994، ج2، صـ 147–145.

التجارية [1].

المطلب الأول
الطرق التجارية البرية

لعبت الطرق البرية دورًا أساسيًا في حركة التجارة داخل الدولة الأموية، نظرًا لاتساع رقعتها الجغرافية وارتباط مدنها عبر شبكات طرق قديمة طُوّرت في العصر الأموي. وقد أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا بهذه الطرق من حيث تعبيدها، وتوفير الأمن، وإنشاء الخانات والاستراحات لراحة القوافل. [2]

أولاً: طريق الحجاز – الشام

يُعد من أقدم الطرق التجارية في الجزيرة العربية، واستمر دوره في العصر الأموي لربط مكة والمدينة بدمشق.

كانت القوافل تنقل عبره التمور والحبوب والجلود، إضافة إلى الحجاج القادمين من اليمن والجزيرة. [3]

ثانياً: طريق العراق – الشام

يربط الكوفة والبصرة بدمشق، ويمر عبر تدمر والفرات. كان هذا الطريق شريانًا اقتصاديًا مهمًا لتنقل البضائع القادمة من الهند عبر البصرة، لتصل إلى أسواق الشام ثم إلى المتوسط.

ثالثاً: طريق خراسان

يمتد من العراق إلى إيران ثم آسيا الوسطى حتى حدود الصين.

يُعد جزءًا من طريق الحرير الشهير، ونُقلت عبره الحرير والتوابل والورق.

وكان له دور كبير في النشاط التجاري الأموي مع شعوب آسيا. [4]

رابعاً: طريق مصر – شمال إفريقيا – الأندلس

كانت القوافل تبدأ من الفسطاط ثم تتجه غربًا عبر برقة وتونس والقيروان، وصولًا إلى المغرب والأندلس.

هذا الطريق مكّن الأمويين من السيطرة على تجارة الذهب والعاج القادمة من إفريقيا.

خامساً: طريق الشام – الأناضول – أوروبا

استُخدم في تبادل المنتجات التجارية بين الدولة الأموية والإمبراطورية البيزنطية، ومن خلاله صدَّر الأمويون المنسوجات والزجاج الدمشقي والخيول.

أهمية الطرق البرية:

- تسهيل التجارة بين مناطق إنتاج السلع ومناطق استهلاكها.
- ضمان وصول الموارد الزراعية والصناعية إلى المدن الكبرى.
- تعزيز العلاقات السياسية والتجارية مع الدول المجاورة.
- إسهامها في حركة الجند والبريد، ما ساعد على الاستقرار السياسي. [5]

المطلب الثاني
الطرق التجارية البحرية

شكلت التجارة البحرية عنصرًا مهمًا في النشاط الاقتصادي للدولة الأموية، نظرًا لسيطرتها على موانئ واسعة على الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي. وقد سمح هذا الموقع البحري الفريد بتبادل تجاري كبير مع دول الشرق والغرب. [6]

(1) شوقي أبو خليل، الدولة الأموية: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، دار الفكر، دمشق – سوريا، 2002، صـ 221-219.

(2) علي بن الحسين المسعودي ، مصدر سابق ، 128 .

(3) علي بن محمد ابن الأثير، مصدر سابق ، ص131 .

(4) حسين مؤنس، مصدر سابق ، ص50 .

(5) عبد العزيز الدوري ، مصدر سابق ، ص136 .

(6) أحمد بن إسحاق اليعقوبي ، مصدر سابق ، ص111 .

أولاً: طريق الخليج العربي

كان ميناء البصرة نقطة الانطلاق الأساسية للتجارة مع الهند والصين عبر بحر العرب ، ومن خلال هذا الطريق استورد الأمويون: التوابل، العطور، المنسوجات الحريرية، المعادن، والورق، بينما صدّروا: الخيول العربية، السجاد، التمور، وصناعات العراق وبلاد الشام. (1)

ثانياً: طريق البحر الأحمر

شاركت موانئ الحجاز واليمن -مثل جدة والحديدة وعدن- في نشاط بحري كبير ، كان هذا الطريق يربط الدولة الأموية بشرق إفريقيا والهند، وأحيانًا بموانئ جنوب الصين وأندونيسيا.

ثالثاً: طريق البحر المتوسط

تصدّرت الشام ومصر موانئ المتوسط. فمن الإسكندرية وطرابلس وبيروت وغزة انتقلت البضائع نحو أوروبا البيزنطية وإيطاليا وجنوب فرنسا ، وكانت السلع المتداولة: الزجاج الدمشقي، النحاس، الزيت، القمح، والقطن. (2)

رابعاً: طريق المحيط الأطلسي (الأندلس)

كان للأندلس طريق بحري مهم يربط موانئها -مثل الخضراء ومالقة وقرطبة- بالمغرب وأوروبا الغربية.

وقد ازدهرت تجارة النفط والجلود والمعادن والخيول.

أهمية الطرق البحرية:

- توفير الوقت مقارنة بالطرق البرية.
- نقل كميات كبيرة من السلع الثقيلة.
- تعزيز التجارة الدولية مع الصين والهند وأوروبا.
- زيادة الواردات المالية للدولة (العشور البحرية). (3)

المبحث الرابع

أثر التجارة في ازدهار الاقتصاد الإسلامي خلال العصر الأموي

تُعَدّ التجارة إحدى أهم الركائز التي أسهمت في بناء الاقتصاد الإسلامي خلال العصر الأموي، إذ شكّلت المصدر الأساسي لحركة الثروة ونمو الموارد المالية للدولة. فقد ساهم اتساع رقعة الدولة الأموية، وتنوع مناخاتها الجغرافية، وثراء أقاليمها بالمنتجات الزراعية والصناعات الحرفية، في خلق بيئة اقتصادية نشطة تعتمد على التبادل التجاري داخليًا وخارجيًا. ومن خلال نظام إداري ومالي متطور، نجح الأمويون في تحويل النشاط التجاري إلى قوة دافعة لنمو الاقتصاد وتعزيز مكانة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي. (4)

لقد مكّنت شبكة الطرق البرية والبحرية الواسعة التجار من التنقل بين الأقاليم بسهولة، مما أدى إلى تدفق السلع بين الهند والصين وشرق إفريقيا وبلاد الأندلس، مرورًا ببلاد الشام والعراق والحجاز ومصر. وكان لهذا التدفق تأثير مباشر في زيادة حجم الضرائب والرسوم الجمركية وتعاظم موارد بيت المال ، الأمر الذي مكّن الخلفاء الأمويين من تمويل الجيوش، وإقامة المنشآت، وتطوير المدن. كما أدت التجارة إلى تنشيط الصناعات المحلية وتشجيع الأسواق، وظهور طبقة تجارية قوية ساهمت في استقرار المجتمع وازدهار الحياة الاقتصادية. (5)

---

(1) إسماعيل بن عمر ابن كثير، مصدر سابق ، ص61 .

(2) حسن إبراهيم حسن ، مصدر سابق ، ص106 .

(3) علي بن الحسين المسعودي ، مصدر سابق ، ص120.

(4) حسن إبراهيم حسن ، مصدر سابق ، ص103.

(5) شوقي أبو خليل ، مصدر سابق ، ص90.

وتبرز أهمية هذا المبحث في كشفه للعلاقة الوثيقة بين النشاط الاقتصادي وسياسات الدولة، وكيف استطاع الأمويون استثمار الثروة التجارية لدعم البناء السياسي والعسكري والحضاري، مما جعل العصر الأموي أحد أكثر العصور الإسلامية ازدهارًا من الناحية الاقتصادية. (1)

أولًا: الإطار الزمني للأثر الاقتصادي للتجارة

يتركّز الأثر الاقتصادي الأكبر للتجارة في الدولة الأموية خلال الفترة الممتدة من **65هـ إلى 96هـ**، وهي مرحلة الاستقرار السياسي والإصلاح الإداري والمالي التي بدأت في عهد **عبد الملك بن مروان** وبلغت ذروتها في عهد **الوليد بن عبد الملك**. وقد أسهم هذا الاستقرار في انتظام حركة التجارة، وزيادة حجم التبادل بين الأقاليم، وتعاظم الموارد المالية للدولة، مما انعكس مباشرة على قوة الاقتصاد الإسلامي في تلك المرحلة (2).

ثانيًا: أثر التجارة في زيادة موارد بيت المال

أسهم النشاط التجاري الواسع في العصر الأموي في تعزيز موارد **بيت المال**، ولا سيما من خلال الضرائب التجارية، والعشور، والرسوم الجمركية المفروضة على السلع الواردة والصادرة. وقد شكّلت هذه الموارد مصدرًا مهمًا لتمويل نفقات الدولة، بما في ذلك الجيوش، والإدارة، والمشاريع العمرانية.

ويشير المؤرخون إلى أن ازدهار التجارة أدّى إلى انتظام دخول الخزينة، مما منح الدولة قدرة مالية مستقرة مكّنتها من الاستمرار في التوسع والإنفاق العام (3).

ثالثًا: أثر التجارة في العمران وتطور المدن

كان لازدهار التجارة أثر واضح في تطور العمران ونمو المدن في العصر الأموي، إذ تحولت المدن الواقعة على الطرق التجارية إلى مراكز اقتصادية نشطة. فقد شهدت مدن مثل **دمشق والبصرة والكوفة والفسطاط وقرطبة** (*) توسعًا عمرانيًا ملحوظًا نتيجة تدفق الأموال والتجار.

كما أسهمت التجارة في إنشاء الأسواق المتخصصة، وتطور الصناعات الحرفية، وبناء الموانئ والخانات، مما عزز البنية الاقتصادية والحضرية للدولة (5).

رابعًا: أثر التجارة في تنشيط الزراعة والصناعة

لم يقتصر أثر التجارة على تبادل السلع فحسب، بل أسهم أيضًا في تنشيط **الزراعة والصناعة**، إذ أدى ازدياد الطلب التجاري إلى توسيع الرقعة الزراعية وتحسين أساليب الإنتاج. كما شجّعت التجارة على تطور الصناعات الحرفية مثل النسيج، والدباغة، وصناعة السفن، والصناعات المعدنية.

ويذكر المؤرخون أن الدولة الأموية استفادت من هذا التكامل بين التجارة والإنتاج في تعزيز الاكتفاء النسبي ودعم الصادرات (6).

خامسًا: الشواهد التاريخية على الازدهار الاقتصادي

تورد المصادر التاريخية شواهد متعددة تؤكد قوة

(1) أحمد شلبي، مصدر سابق، ص82.
(2) محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الأموية، دار النفائس، بيروت - لبنان، 2010، صـ 183-180.
(3) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دار الجيل، بيروت - لبنان، 1994، ج2، صـ 154-151.
(*) قرطبة: عاصمة الأندلس الأموية، وأحد أهم المراكز التجارية والعلمية في الغرب الإسلامي خلال العصر الأموي ، (انظر: جرجي زيدان، تاريخ التمدّن الإسلامي، ج1، صـ 320).
(5) جرجي زيدان، مصدر سابق، صـ 316-312.
(6) أحمد شلبي، مصدر سابق، ج2، صـ 170-167.

الاقتصاد الأموي، من بينها ما ذكره المؤرخون عن وفرة الأموال في خزائن الدولة، وانتشار الأسواق، وكثرة القوافل التجارية القادمة من الشرق والغرب. كما أشار بعضهم إلى أن رخاء المعيشة في بعض الفترات كان نتيجة مباشرة لازدهار التجارة وانتظام موارد الدولة.

وتُعدّ هذه الشواهد دليلًا واضحًا على العلاقة الوثيقة بين النشاط التجاري وقوة الاقتصاد الإسلامي في العصر الأموي [1].

أولاً: دور التجارة في تعزيز الموارد المالية للدولة

لعبت التجارة دوراً أساسياً في دعم مالية الدولة الأموية، إذ كانت تشكّل إحدى أهم القنوات التي زادت من قوة الخزانة المركزية (بيت المال)، وذلك عبر مصادر متعددة، أهمها: [2]

1. العشور والضرائب التجارية

فرض الأمويون «العُشور» على السلع المستوردة أو المارة داخل أراضي الدولة. وقد بلغت حصيلة هذه الضرائب مبلغاً كبيراً، خاصة مع اتساع التجارة بين المشرق والمغرب.

2. الرسوم على القوافل التجارية

كانت القوافل تدفع رسوماً مقابل المرور الآمن عبر الطرق التي تشرف عليها الدولة، مما وفّر مورداً ثابتاً للخزينة.

3. النشاط التجاري للخلفاء والولاة

استثمر بعض الولاة في الأنشطة التجارية والزراعية والصناعية، مما زاد من حجم حركة المال داخل الدولة، وأسهم في تطوير الاقتصاد المحلي في الأقاليم. [3]

ثانياً: تنشيط حركة الأسواق الداخلية

ساهمت التجارة في تنشيط الأسواق داخل المدن الإسلامية الكبرى، ومنها: دمشق، الكوفة، البصرة، القيروان، وقرطبة. وقد أدى ذلك إلى:

1. انتعاش الصناعات المحلية

ازدهرت الصناعات المرتبطة بالتجارة، مثل صناعة النسيج، والدباغة، والحديد، والفخار، والزجاج، والتي أصبحت سلعاً تُصدَّر للخارج. [4]

2. تطور شبكات النقل

أسهمت الحاجة لنقل السلع إلى تطوير البنية التحتية، فتم شقّ طرق جديدة، وإنشاء محطات للقوافل، وبناء الجسور والخانات.

3. تنوع السلع وتبادل المواد الخام

استفادت الدولة من دخول سلع نادرة كالحرير الصيني، والتوابل الهندية، والمعادن الأفريقية، وهو ما خلق حالة من الازدهار الاقتصادي والثقافي.

ثالثاً: ازدهار التجارة البحرية

اهتم الأمويون اهتماماً بالغاً بالقوة البحرية، فأسسوا أساطيل قوية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وأدى ذلك إلى: [5]

1. تأمين خطوط التجارة البحرية

تمت السيطرة على مسارات السفن، مما جعل التجارة البحرية أكثر ربحاً وأمناً.

2. المنافسة التجارية مع البيزنطيين

استطاعت الدولة الأموية أن تنافس الإمبراطورية البيزنطية في المتوسط، مما فتح أسواقاً جديدة للتجار

---

(1) شوقي أبو خليل، مصدر سابق، صـ 229-226.

(2) عبد العزيز الدوري ، مصدر سابق ، ص135 .

(3) عبد العزيز النوار ، تاريخ الدولة الأموية: دولة الفتوحات والازدهار. دار الفكر العربي، القاهرة، 2005 ، ص77 .

(4) عبد الله صالح العثيمين ، الاقتصاد الإسلامي وتطوره في العصور الأولى. جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 1993 ، ص96.

(5) أحمد بن يحيى البلاذري ، فتوح البلدان. تحقيق: صلاح الدين المنجد. دار الفكر، بيروت، 1987، ص130.

المسلمين.

3. تطوير صناعة السفن

ازدهرت صناعة السفن في صور، وعكا، وطرابلس الشام، ومالقة، مما دعم التجارة الخارجية.

رابعاً: العلاقات التجارية الدولية

امتدت العلاقات التجارية للدولة الأموية إلى مناطق واسعة من العالم، وأبرزها: (1)

1. الصين شرقاً

حيث تبادل التجار المسلمون الحرير والبورسلان مقابل المنتجات العربية كالجلود والعطور.

2. الهند وبلاد السند

وتميزت التجارة معها بالتوابل والأحجار الكريمة. (2)

3. شرق أفريقيا

وخاصة زنجبار والحبشة، حيث كانت تجارة العاج والذهب رائجة.

4. أوروبا

عبر الأندلس، حيث ازدهرت تجارة المعادن، والصوف، والزيوت، وتبادل الصناعات الأندلسية مع أوروبا.

هذه العلاقات العابرة للقارات ساهمت في جعل الاقتصاد الأموي من أقوى اقتصاديات العصر.

خامساً: أثر التجارة في الحياة الاجتماعية

كان لازدهار التجارة آثار اجتماعية واضحة، أبرزها:

1. ظهور طبقة تجارية ثرية

ظهرت طبقة من التجار المسلمين الذين امتلكوا رأس مال كبيراً، وأسهموا في تمويل العمران والوقف. (3)

2. توسع المدن وازدياد سكانها

شهدت المدن الكبرى توسعاً عمرانياً نتيجة نمو التجارة، ما أدى إلى ظهور مناطق جديدة للأسواق والورش.

3. الحراك الاجتماعي

مكّنت الثروة التجارية بعض الأفراد من الانتقال من طبقات اجتماعية بسيطة إلى مراتب أعلى. (4)

سادساً: أثر التجارة في قوة الدولة السياسية والعسكرية

ساهمت التجارة في تعزيز مكانة الدولة الأموية سياسياً وعسكرياً عبر:

1. تمويل الجيوش والفتوحات

كان فائض المال الناتج عن التجارة أحد أهم مصادر دعم الحملات العسكرية.

2. تعزيز العلاقات الدبلوماسية

فتحت التجارة أبواب التواصل الدبلوماسي مع الصين والهند وبيزنطة، مما عزز النفوذ السياسي للعرب.

3. استقرار الدولة

ازدهار الاقتصاد أسهم في تقليل التوترات الداخلية، وزيادة شعبية الإدارة المركزية في بعض الفترات. (5)

(1) علي بن الحسين المسعودي، مصدر سابق، ص124.
(2) المصدر نفسه، ص124.
(3) إسماعيل ابن كثير، مصدر سابق، ص66.
(4) ابن كثير، مصدر سابق، ص67.
(5) أحمد بن يحيى البلاذري، مصدر سابق، ص132.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن التجارة شكّلت أحد الأعمدة الأساسية التي قام عليها الاقتصاد الإسلامي في العصر الأموي، ولم تكن نشاطًا اقتصاديًا ثانويًا أو عفويًا، بل جاءت نتيجة تفاعل منظم بين الاستقرار السياسي، والإصلاح الإداري، والاتساع الجغرافي للدولة. وقد بيّنت الدراسة أن ذروة ازدهار التجارة والطرق التجارية تركزت زمنيًا في الفترة الممتدة من **65هـ إلى 96هـ**، ولا سيما في عهدي الخليفتين **عبد الملك بن مروان** و**الوليد بن عبد الملك**، حيث توافرت عوامل الأمن، وتوحيد الإدارة، وتعريب الدواوين، وسكّ العملة الإسلامية، وهي إجراءات كان لها أثر مباشر في تنشيط الحركة التجارية.

وأظهرت الدراسة أن شبكة الطرق التجارية البرية والبحرية التي اعتمدتها الدولة الأموية أسهمت في ربط أقاليم العالم الإسلامي بعضها ببعض، وربطها في الوقت نفسه بالعالم الخارجي، مما جعل الدولة الأموية حلقة وصل اقتصادية بين الشرق والغرب. كما أكدت الشواهد التاريخية التي أوردتها المصادر أن هذه الطرق لم تكن مجرد مسارات لنقل السلع، بل كانت قنوات لنقل الثروة والأفكار والثقافات، وأسهمت في ازدهار المدن الواقعة على امتدادها وتحويلها إلى مراكز اقتصادية كبرى.

كما توصل البحث إلى أن ازدهار التجارة كان له أثر بالغ في تعزيز موارد **بيت المال**، وزيادة قدرة الدولة على تمويل الجيوش، ودعم الفتوحات، والإنفاق على العمران والمشاريع العامة، فضلًا عن دوره في تنشيط الزراعة والصناعات الحرفية، وظهور طبقة تجارية فاعلة ساهمت في استقرار المجتمع وتحريك عجلة الاقتصاد. وقد دلّت الروايات التاريخية على أن هذا الرخاء الاقتصادي لم يكن وليد الصدفة، بل ثمرة سياسات اقتصادية واعية انتهجها الخلفاء الأمويون.

وبناءً على ما تقدّم، يؤكد هذا البحث أن العصر الأموي مثّل مرحلة محورية في تطور الاقتصاد الإسلامي، وأن التجارة والطرق التجارية كانت من أبرز عوامل ازدهاره وقوته. كما يبرز البحث أهمية دراسة التجربة الاقتصادية الأموية بوصفها نموذجًا تاريخيًا مبكرًا لاقتصاد قائم على التنظيم والإدارة والتكامل بين الأقاليم، وهي تجربة لا تزال جديرة بالدراسة والاستفادة في فهم تطور النظم الاقتصادية في الحضارة الإسلامية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً- المصادر

1. ابن الأثير، علي بن محمد. الكامل في التاريخ. دار الكتب العلمية، بيروت، 1987.

2. ابن خلدون، عبد الرحمن. المقدمة. دار الفكر، بيروت، 2004.

3. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. البداية والنهاية. دار الفكر، بيروت، 1985.

4. الأصفهاني، أبو الفرج (ت. 356هـ)، الأغاني، دار الفكر العربي، بيروت – لبنان، 1983، ج 3.

5. البلاذري، أحمد بن يحيى. فتوح البلدان. تحقيق: صلاح الدين المنجد. دار الفكر، بيروت، 1987.

6. الطبري، محمد بن جرير. تاريخ الرسل والملوك. دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.

7. المسعودي، علي بن الحسين. التنبيه والأشراف. دار صادر، بيروت، 1965.
8. المسعودي، علي بن الحسين. مروج الذهب ومعادن الجوهر. تحقيق: يوسف أسعد داغر. دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1989.
9. اليعقوبي، أحمد بن إسحاق. تاريخ اليعقوبي. دار صادر، بيروت، 1960.

ثانيا – المراجع

10. أحمد شلبي ، التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية – الجزء الثاني. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة – مصر، 1981.
11. أبو خليل ، شوقي (ت. 2021م) ، الدولة الأموية: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار ، دار الفكر، دمشق – سوريا، 2002.
12. حسن، إبراهيم حسن ، (ت. 1984م)، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي.، ج2 ، دار الجيل، بيروت، 1991.
13. حسين ، طه (ت. 1973م) ، مقدمة في تاريخ الأدب الإسلامي ، دار المعارف، القاهرة – مصر، 1968 .
14. الدوري ، عبد العزيز (ت. 2010م) ، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2005 .
15. الدوري، عبد العزيز. مقدمة في تاريخ العرب قبل الإسلام. دار الوراق، بغداد، 1998.
16. الرافعي، مصطفى صادق. إعجاز القرآن والبلاغة النبوية. دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.
17. زيدان ، جرجي (ت. 1914م) ، تاريخ التمدّن الإسلامي، ج1، دار الهلال، القاهرة – مصر، 1993.
18. شبارو، حسام. الدولة الأموية: دراسة سياسية تاريخية. دار الفكر العربي، بيروت، 2002.
19. شلبي ، أحمد (ت. 2000م) ، التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ، ج2 ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة – مصر، 1981.
20. شوقي أبو خليل ، الدولة الأموية: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار. دار الفكر، دمشق – سوريا، 2002.
21. طقوش، محمد سهيل (ت. 2019م) ، تاريخ الدولة الأموية ، دار النفائس، بيروت – لبنان، 2010.
22. العثيمين، عبد الله صالح. الاقتصاد الإسلامي وتطوره في العصور الأولى. جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 1993.
23. علي، جواد. المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام. جامعة بغداد، بغداد، 1993.
24. النوار، عبد العزيز. تاريخ الدولة الأموية: دولة الفتوحات والازدهار. دار الفكر العربي، القاهرة، 2005.